رؤية الأطراف الفاعلة بمدينة الحديدة لمتطلبات الانتقال إلى نظام الفيدرالية – بإقليم تهامة "دراسة ميدانية"

إعداد
دكتور/ احمد محمد هادي دغار
أستاذ العلوم السياسية المساعد- جامعة الحديدة

ملخص البحث

يتلخص موضوع البحث في اتجاه تلمس اهم متطلبات عملية التحول باتجاه النظام الفيدرالي؛ من خلال الأطراف الفاعلة بعاصمة إقليم تهامة "مدينة الحديدة"، وقد تم الاعتماد في استقاء المعلومات حول الموضوع من مصادرها الأولية، ومن خلال شخصيات قيادية مختلفة، من منطلق أن تلك الشخصيات هي الأكثر قدرة على تزويد الباحث بالمعلومات الحقيقية التي تتطلبها عملية التحول، وقد تم تناول الموضوع من خلال خمسة أقسام يسبقها الإطار العام للبحث ويعقبها الخاتمة، وهي كما يلي:

القسم الأول: يبحث في الاطار النظري للبحث، متجهاً لاهم متطلبات نجاح النظام الفيدرالي. أما القسم الثاني: فقد اتجه لمعرفة اهم الأطراف الفاعلة في تطبيق نظام الفيدرالية بإقليم تهامة. في حين سعى القسم الثالث: لتحديد أهم التحديات التي ستواجه عملية الانتقال الى نظام الفيدرالية بالإقليم. أما القسم الرابع: فقد حاول تحديد خطوات الانتقال إلى نظام الفيدرالية بإقليم تهامة. وأخيراً تناول القسم الخامس: اهم آليات الانتقال إلى نظام الفيدرالية بإقليم تهامة. واختتم البحث بعرض لأهم النتائج التي توصل إليها ثم التوصيات التي اقترحها الباحث للجهات ذات العلاقة في ضوء نتائج البحث.

View of the effective parts in Hodeidah on the requirements of transition to federal system in Tehama province *"field study"*

By: Dr. Ahmed Mohammed Hadi Daghar

Abstract

This research subject focuses on direction of find out the most important requirements of the transition process towards a federal system, through the effective parts in region of capital Tehama "Hodeidah City". The study data, dependent on the primary sources, through various effective leaders, because that those leaders are most able to provide the researcher real information required about the transition process. The current study subject was presented through five sections preceded by a general framework of research, followed by a conclusion, which is as follows:

The first section, searching in the theoretical framework of the research to determine the most important requirements of the federal system success. The second section, focuses in define the most important persons in the implementation of the federal system in Tehama province. While, third section identified the most important challenges that will face the federal system transition process in the region. Fourth section tries to determine the steps to change to the federal system in Tehama province. Finally, the fifth section discussed the most important mechanisms for the transition to the federal system in Tehama province. At the end, the most important findings were displayed, then the recommendations that suggested by the researcher to relevant interested in the light of the search results.

الاطار العام للبحث

يعد الاتحاد الفيدرالي من اقوى أنواع الاتحادات في الدول المركبة، نظراً لقيامه على الجمع بين النزعتين الوحدوية والاستقلالية، كما يقوم على أساس التوزيع الجغرافي للسلطة بدلاً عن تركيزها في العاصمة في ظل الدولة البسيطة، ويقوم أيضاً على أساس التوزيع العادل للثروة، واعتماد قاعدة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات، وصنع السياسات ووضع القوانين والتشريعات، واختيار الحكام والقيادات عبر انتخابات ديمقراطية، في جميع المستويات؛ الاتحادية وفي الأقاليم والولايات، ويمكّن كل مواطن من مساءلة ومحاسبة القيادات المنتخبة بالطرق والوسائل الديمقراطية.

أولاً: إشكالية البحث

تم التوافق بين شركاء الوطن في مؤتمر الحوار الوطني الشامل، على الأخذ بنظام الفيدرالية كشكل جديد للدولة اليمنية الحديثة، غير ان عملية الانتقال من شكل الدولة البسيطة إلى النظام الفيدرالي قد يواجه بعض العوائق والإشكاليات، التي يجب معرفتها وتحديدها قبل البدء بتنفيذ عملية الانتقال، وبالتالي توفير متطلبات الانتقال السلس.

وتأسيساً على ما سبق؛ فقد اتجه البحث لمعرفة آراء ووجهات نظر الأطراف الفاعلة في "مدينة الحديدة" عاصمة إقليم تهامة، حول اهم متطلبات عملية الانتقال بالإقليم إلى النظام الفيدرالي. وتم التركيز بشكل أساسي على: معرفة اهم التحديات المتوقعة خلال عملية تطبيق نظام الفيدرالية، والخطوات القادمة لتحقيق الانتقال، وأهم الأطراف الفاعلة، وافضل الآليات والسبل للانتقال بصورة سلسة.

ثانياً: تساؤلات البحث

قام البحث على مجموعة من الأسئلة؛ هي كما يلي:

السؤال الأول: كيف تنظر إلى الأخذ بنظام الفيدرالية - كأحد مخرجات الحوار الوطني – وتوزيع اليمن إلى سته أقاليم؟

السؤال الثاني: ماهي أهم الأطراف الفاعلة في إقليم تهامة التي ترى أنها يمكن أن تسهم في إنجاح تطبيق النظام الفيدرالي؟

السؤال الثالث: بالنسبة لإقليم تهامة: ومن وجهة نظرك: ماهي أهم التحديات التي ستواجه تطبيق نظام الفيدرالية بالإقليم؟
السؤال الرابع: في اعتقادك : ماهي أهم الخطوات القادمة التي يجب إتباعها لتحقيق الانتقال أو التحول إلى النظام الفيدرالي بإقليم تهامة؟
السؤال الخامس: ماهي أفضل الآليات والسبل للانتقال إلى النظام الفيدرالي من وجهة نظرك؟

ومن الملاحظات التي يجب طرحها هنا – كما يبدو في الإجابة على الأسئلة- وجود خلط لدى بعض المبحوثين بين مفاهيم "التحديات والخطوات والآليات"، وقد تطلبت الأمانة العلمية (والمنهج المستخدم) وضع إجابة كل مبحوث كما هي دون تغيير، (يمكن الاطلاع على ذلك مـــن استمارة تفـريـــغ إجـــابة المبحوثين)، ملحق رقم (١).

ومر إعداد البحث بالطرق والخطوات العلمية التي يجب اتباعها في إجراء البحوث العلمية، بدءاً بتصميم استمارة الأسئلة، وإخضاعها للاختبار القبلي، وتسجيل الملاحظات، وإجراء التعديل على الأسئلة، وتحديد العينة، والتواصل معهم لتحديد موعد ومكان إجراء المقابلة، وبعد إجراء المقابلة تم تفريغ إجابة المبحوثين بالاستمارة المخصصة لهذا الغرض، يلي ذلك تم جدولة الإجابات في جداول إحصائية وإخضاعها للتحليل الإحصائي، وعكسها في أشكال ورسوم بيانية. وفي هذا الاطار قُسم البحث إلى خمسة أقسام رئيسية، بحيث يجيب كل قسم عن سؤال من أسئلة البحث، إضافة إلى قسم تناول الجانب النظري، ومقدمة استهلالية هي إجابة السؤال الأول.

ثالثاً: أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في جانبين أساسيين: **أولهما؛** حداثة الموضوع الذي تصدر دراسته، والمتعلق بجزئية محددة في موضوع الفيدرالية في اليمن، **والثاني؛** اتجاه البحث الى تلمس اهم متطلبات عملية التحول باتجاه النظام الفيدرالي؛ من خلال الأطراف الفاعلة بعاصمة إقليم تهامة "مدينة الحديدة"، كون معرفة هذا الجانب يُعد من الأمور الهامة التي يجب توفيرها قبل البدء بتنفيذ الخطوات الأولى من عملية الانتقال إلى النظام الفيدرالي، وهو ما قام به البحث، وقد تم الاعتماد في استقاء المعلومات حول الموضوع من مصادرها الأولية، ومن خلال

شخصيات قيادية مختلفة، من منطلق ان تلك الشخصيات هي الأكثر قدرة على تزويد الباحث بالمعلومات الحقيقية التي تتطلبها عملية التحول، نظراً لمعرفتهم – وبحكم تواجدهم على ارض الواقع – بأهم التحديات المتوقعة خلال عملية تطبيق نظام الفيدرالية، والخطوات التي يفترض اتباعها لتحقيق الانتقال، وأهم الأطراف الفاعلة، وافضل الآليات والسبل للانتقال بصورة سلسة. حيث ان استقاء المعلومات من مصادرها الأولية عند إجراء البحوث العلمية في مثل هكذا مواضيع – غالباً- تكون اكثر دقة من اعتمادها على المصادر الثانوية "المكتبية" التي قد تصيب حيناً ويشوب معلوماتها الخطأ احياناً أخرى، الأمر الذي قد يؤثر على دقة النتائج التي يتوصل اليها البحث.

رابعاً: أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق هدفين أساسيين هما:

- جمع المعلومات الخاصة المتعلقة بأهم متطلبات عملية التحول باتجاه النظام الفيدرالي بإقليم تهامة، من الأطراف الفاعلة "بمدينة الحديدة" عاصمة الإقليم.
- تزويد صانع القرار والقائمين على عملية التشريع والمنفذين لعملية الانتقال إلى النظام الفيدرالي، بالمعلومات التي تم جمعها، والنتائج التي تم التوصل اليها، والتوصيات التي تبناها البحث.

خامساً: الاطار الزمني والموضوعي والمكاني للبحث

أ- الاطار الزمني: يعد تاريخ ٢٧-١-٢٠١٤م بداية المدة الزمنية للبحث، وهو تاريخ صدور القرار الجمهوري بتشكيل لجنة الأقاليم التي أنهت عملها في الشهر التالي، حيث قامت بتوزيع اليمن إلى سته أقاليم، منها إقليم تهامة وعاصمته "مدينة الحديدة". أما نهاية المدة الزمنية فإنها غير محددة؛ والسبب ان موضوع البحث لا يزال في طور الإعداد ولم يتم البدء بتنفيذ خطواته الأولى حتى تاريخ إعداد هذا البحث.

ب- الاطار الموضوعي: يتجه البحث بشكل أساسٍ إلى التركيز على اهم المتطلبات الأساسية لعملية الانتقال إلى النظام الفيدرالي بعاصمة إقليم تهامة "مدينة الحديدة"، سواء من حيث معرفة اهم الأطراف الفاعلة أو الخطوات التي يجب اتباعها عند البدء بالانتقال إلى النظام الفيدرالي، ومعرفة اهم التحديات ونوعية الآليات التي يجب الأخذ بها، كما سيتم التطرق لبعض النقاط الأخرى التي تتطلب طبيعة الموضوع ضرورة الإشارة اليها.

ج- الاطار المكاني: ان البحث وان كان قد تطرق إلى اخذ رؤية الأطراف الفاعلة عن متطلبات عملية التحول إلى النظام الفيدرالي بإقليم تهامة؛ إلا انه وكما يتضح من عنوان البحث وإشكاليته وأهميته وأهدافه؛ ان الأطراف الفاعلة المستهدفة، هي تلك الموجودة "بمدينة الحديدة"، بما يعني ان مجتمع البحث وعينته؛ حدودها المكانية مدينة الحديدة، ويعود سبب اختيارها على اعتبار أنها عاصمة إقليم تهامة، حسب قرار لجنة الأقاليم المنبثقة عن مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

سادساً: منهجية البحث

يُعد البحث من البحوث الميدانية الاستطلاعية الكاشفة عن التوجهات والآراء، حيث تم الاعتماد في الحصول على المعلومات على المصادر الأولية.

أ- **المنهج المستخدم:** اعتمد البحث على **منهج المسح الاجتماعي**، الذي يعتبر من المناهج المستخدمة في الدراسات الميدانية، إذ تتفق التعاريف المتعلقة بالمسح الاجتماعي؛ على أن المسح الاجتماعي عبارة عن دراسة عملية للظواهر الموجودة في جماعة معينة وفي مكان معين، ويتم دراسة الظواهر كما هي دون تدخل الباحث فيها والتأثير على مجرياتها. والمسوح الاجتماعية نوعين رئيسيين، هما: المسح الشامل حيث تُجمع معلومات شاملة حول جوانب الظاهرة المدروسة من جميع وحدات البحث سواء أكانت افراداً أو جماعات. والمسح بالعينة (الذي استخدمه البحث)، وهو أكثر استخداماً وشيوعاً من المسح الشامل، وذلك لقلة تكاليفه نسبياً، ولإمكانية الحصول على نتائج ممثلة([1]). وتلجأ البحوث المسحية إلى هذا الاسلوب لجمع البيانات مباشرة من الأفراد الذين يتم اختيارهم، حيث ان البحوث المسحية تتيح الحصول على عدة أنواع من المعلومات من المبحوثين([2])، يأتي من ضمنها

(١) مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والسياسية (دون بيانات) www.pdffactory.com
(٢) سمير العبدلي، الثقافة السياسية الديموقراطية للقبائل اليمنية، رسالة دكتوراه منشورة (جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، ٢٠٠٣م) ص ٥.

آراء (أو رؤية) عينة البحث حول مسألة معينة([1]) سواء في الجانب السياسي أو الاجتماعي أو غيرها.

ب- أداة البحث: اعتمد البحث في الحصول على المعلومات على اسلوب **المقابلة** (الفردية، المقننة). علماً بأن مجتمع البحث هم الأطراف الفاعلة (من شخصيات وقيادات مختلفة) بعاصمة إقليم تهامة "مدينة الحديدة". أما **عينة البحث فهي عينة عمدية أو قصدية**، وقد تم اللجوء إلى استخدام هذا النوع من العينات للضرورة القصوى؛ بسبب عدم المعرفة الكافية والمعلومات الوافية بموضوع البحث لدى الغالبية العظمى من المجتمع. الأمر الذي تطلب البحث عن عينة لديها القدر الكافي من المعلومات محل الدراسة، وبما يمكّن الباحث؛ أن المبحوثين لديهم المعلومات للرد على الأسئلة. وبهدف تلافي أي قصور قد يعتري مستوى تمثيل العينة، فقد لجأ الباحث إلى التوسع في اختيار عينات من شرائح متعددة، شملت ست شرائح مختلفة -إجمالي العينة **12** شخصية فاعلة- (**قيادات سلطة محلية، حزبيين، اكاديميين، رجال أعمال، شيوخ قبائل، اعلاميين**). ومن اهم المشاكل التي واجهت الباحث عدم استجابة عدد كبير من العينة التي تم تحديدها-سلفاً- وتهربهم من إجراء المقابلة وبشكل خاص قطاع المرأة، وقد يُعزى السبب إلى عدم توفر المعلومات الكافية لديهم عن مفهوم الفيدرالية، الأمر الذي اضطر الباحث اللجوء إلى البحث عن أشخاص آخرين لإجراء المقابلة، وترتب على ذلك إطالة مدة إعداد البحث، وقلة العينة.

سابعاً: المفاهيم الأساسية للبحث

مفهوم الفيدرالية

يعرف "لاري دايموند" الفيدرالية: بأنها"... تنظيم سياسي تتوزع فيه نشاطات الحكومة بين حكومة مركزية وحكومات محلية وعلى نحو يتيح لكل نمط من هذه الحكومات القيام بنشاطات تتخذ على أساسها قرارات نهائية"([2]). أما (رونالد ل. واتس) فيضيف إلى هذا التعريف بقوله: الفيدرالية تقوم "على أساس القيمة والمصداقية المفترضة في الجمع ما بين

([1]) محمد محمود ربيع، إسماعيل صبري مقلد (محرران) **موسوعة العلوم السياسية**، جزءان (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٤م) ص٦٦.

(٢) لاري دايموند، **الديمقراطية: تطويرها وسبل تعزيزها**، ترجمة: فوزية ناجي جاسم الرفاعي (بغداد: دار المأمون للترجمة والنشر، ٢٠٠٥م) ص٨٢

الوحدة والتعددية، وعلى استيعاب الهويات المميزة والحفاظ عليها وتعزيزها ضمن اتحاد سياسي اكبر حجما. ويرى إن جوهر الفيدرالية.. هو ترسيخ الوحدة واللامركزية والمحافظة عليهما في آن واحد([1])، وهناك من يعرفها بأنها شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي، فهي تنظيم دستوري وإداري([2]).

مفهوم الأطراف الفاعلة

يقصد بالأطراف الفاعلة: عدد من الفعاليات المختلفة ممثلة بكوادرها وقياداتها الفكرية والسياسية "الحزبية" والاقتصادية والاجتماعية والشبابية والإدارية وقيادات السلطة المحلية بعاصمة إقليم تهامة "مدينة الحديدة"، ممن لديهم الرؤية الواضحة والمعلومات الكافية عن المتطلبات الأساسية لعملية الانتقال إلى النظام الفيدرالي.

مفهوم إقليم تهامة: هو احد الأقاليم الستة التي تضمنها مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل في اليمن، ويتكون من المحافظات التالية: الحديدة، حجة، المحويت، ريمة، وعاصمة الإقليم هي مدينة الحديدة، مركز محافظة الحديدة.

الدولة البسيطة (الموحدة): هي تلك الدولة التي تتميز بوجود دستور واحد وسلطة تشريعية واحدة(تملك الحق في سن القوانين التي يخضع لها أفراد الشعب في إطار الدولة)، وسلطة تنفيذية واحدة، وسلطة قضائية واحدة، بمعنى وجود حكومة واحدة تدير شئونها الداخلية والخارجية في إطار نظام سياسي واحد، ولا تملك الوحدات المحلية أي سلطة سياسية أو تشريعية عامة في مواجهة السلطة المركزية([3]).

الدستور الاتحادي: يمكن تعريفه بأنه العقد الاجتماعي للدولة والتشريع الاسمى فيها، يقوم بتنظيم شئون الدولة الاتحادية ومكوناتها ويعلو على تشريعات كافة المستويات المركزية وعلى مستوى الأقاليم والولايات في الدولة.

---

(١) رونالد ل. واتس، **الأنظمة الفيدرالية**، ترجمة: غالي برهومة و مها بسطامى ومها تكلا (اوتاوا: منتدى الاتحادات الفيدرالية، ٢٠٠٦م) ص٩.

(٢) د. عصام سليمان، **الفيدرالية والمجتمعات التعددية في لبنان** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩١م) ص ٣٨،٣٧.

(٣) د. حسن نافعة وآخرون، **مقدمة في علم السياسة** (القاهرة: دار الجامعة للطباعة والنشر، الجزء الأول، دون طبعة، ٢٠٠٢م) ص١٣٢.

مفهوم الوعي السياسي

يُمكن أن نُعرف الوعي السياسي بأنه: الرؤية الشاملة بما تتضمنه من معارف وقيم واتجاهات سياسية تتيح للإنسان أن يُدرك أوضاع مجتمعه ومشكلاته ويحللها ويحكم عليها ويحدد موقفه منها، وتدفعه للتحرك من أجل تغييرها وتطويرها.

ثامناً: الدراسات السابقة

كثيرة هي الدراسات التي تناولت موضوع الفيدرالية، سواء في جانبها النظري أو بالتطبيق على تجارب فيدرالية لدول أخرى، غير ان البحث سوف يتناول ما كتب عن الفيدرالية في اليمن، ومن هذه الدراسات ما يلي:

- **اليمن .. تقرير : اللامركزية برؤية مجتمعية" - نحو دولة اتحادية قائمة على المواطنة"**([1])، ركز التقرير على مفهوم اللامركزية وأشكالها وقياس اتجاهات المواطنين نحوها في مسارها القائم والقادم، وارتباطه بعدد من المواضيع الأخرى أهمها شكل الدولة والنظام السياسي والمواطنة، وأيضاً بحملات التوعية باللامركزية وما يتعلق بها، إلى جانب مواضيع أخرى تتعلق بالأحداث التي جرت باليمن منذ العام 2011م وحتى تاريخ إعداد التقرير.
- محمد عبد الرقيب نعمان، **الفيدرالية وضروراتها لقيام الدولة المدنية في اليمن**([2])، اتجهت الورقة إلى تحديد مفهوم الفيدرالية وأبعادها المختلفة، مظاهر الدولة الفيدرالية، ايجابياتها وأهميتها لإقامة النظام البرلماني، واستخلاص الدروس لما يمكن أن يكون منها ذو مردود إيجابي على الحالة الراهنة في اليمن... واستعراض مقترح للتقسيم الفيدرالي القائم على الأقاليم.

---

(١) اليمن .. تقرير : اللامركزية برؤية مجتمعية" - نحو دولة اتحادية قائمة على المواطنة"، صادر عن: مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (MEPI) و مؤسسة تمكين للتنمية (TDF)، صنعاء – أغسطس 2014 م.

(٢) محمد عبد الرقيب نعمان، الفيدرالية وضروراتها لقيام الدولة المدنية في اليمن ، ورقة مقدمة: إلى: المؤتمر الوطني (اليمن إلى أين؟) "نحو رؤية معاصرة لبناء اليمن الجديد"، القاهرة، ٢٣- ٢٤ يناير ٢٠١٢ م.

- عبد الغني الأرياني، **الانتقال الى الفيدرالية**([1])، تناولت الورقة استعراض عجز الدولة اليمنية البسيطة الذي ظهر منذ العام ١٩٩٣- ١٩٩٤م، وظهور المطالب الشعبية بالخلاص من السيطرة وتركيز السلطة والثروة في المركز، كما تم تناول الأسباب المختلفة لفشل الدولة البسيطة، ثم اتجهت الورقة إلى عملية الانتقال إلى الفيدرالية، وطرح بعض التوصيات والمقترحات التي يرى اتباعها أثناء عملية الانتقال.

تاسعاً: تقسيمات البحث

انطلاقاً من التقيد بالخطوات المنهجية والعلمية المتمثلة في أهمية وجود ترابط قائم بين إشكالية البحث وأهدافه ومنهجيته وتساؤلاته، وضرورة انعكاس ذلك الترابط على محتوياته، تم تقسيمه إلى خمسة أقسام، يسبقها الإطار العام للبحث، ويعقبها الخاتمة، وعلى النحو التالي:

القسم الأول: يبحث في الاطار النظري للبحث، متجهاً لاهم متطلبات نجاح النظام الفيدرالي.

القسم الثاني: اتجه لمعرفة اهم الأطراف الفاعلة في تطبيق نظام الفيدرالية بإقليم تهامة.

القسم الثالث: سعى لتحديد أهم التحديات التي ستواجه عملية الانتقال الى نظام الفيدرالية بالإقليم **القسم الرابع:** حاول تحديد خطوات الانتقال إلى نظام الفيدرالية بإقليم تهامة.

القسم الخامس: تناول اهم آليات الانتقال إلى نظام الفيدرالية بإقليم تهامة.

إضافة إلى المقدمة الاستهلالية حول رأي عينة البحث عن الأخذ بنظام الفيدرالية في اليمن.

الأخذ بنظام الفيدرالية في اليمن

تم البدء بسؤال استهلالي على كل المبحوثين لمعرفة رأيهم حول الأخذ بنظام الفيدرالية، وقد أكد معظم المبحوثين في إجاباتهم ان اخذ اليمن – وتوافق أعضاء مؤتمر الحوار الوطني- على الأخذ بالنظام الفيدرالي كان امراً طبيعياً، جنب اليمن الانزلاق نحو الانفصال، ورأى عدداً منهم ان هذا النظام سوف يسهم بشكل افضل في عملية التنمية.

(٣) عبد الغني الأرياني، **الانتقال الى الفيدرالية**، ورقة مقدمة: إلى: برنامج دعم الحوار الوطني، صنعاء، ٢٠١٤م.

أولاً: متطلبات نجاح النظام الفيدرالي

ان اختيار النظام الفيدرالي كشكل جديد لدولة ما؛ لا يعني بالضرورة ان هذا الاختيار يمتلك مقومات النجاح والاستمرار، بل يحتاج إلى جملة من الضمانات المهمة التي تختلف من نظام فيدرالي إلى آخر حسب خصوصية كل دولة، ومن الأهمية بمكان تناول بعض متطلبات نجاح النظام الفيدرالي في جانبه النظري، ويأتي من ضمنها ما يلي:

أ- **إنتشار الثقافة الفيدرالية في المجتمع (الوعي المجتمعي بمفهوم الفيدرالية):** يأتي في مقدمة متطلبات نجاح أي نظام فيدرالي، مستوى وعي أفراد المجتمع بمعنى الفيدرالية ومبتغاها ودراسة العوامل والأسباب الداعية للأخذ بهذا النظام، والأسباب المهيئة وكيفية بنائه وتكوينه وتوزيع الاختصاصات بين هيئاته الاتحادية والإقليمية. ان المسؤولية في توعية الناس في هذا المجال تقع على عاتق النخبة المثقفة والطبقة السياسية الواعية في المجتمع، لبيان وتوضيح وتوعية المواطنين، وهذا يتطلب العمل المستمر حتى يتم نقل الدولة من حكومة الفرد إلى حكومة المجتمع، ومن حكومة الحزب إلى حكومة الدولة، ونقل الدولة من دولة عسكرية إلى دولة مدنية ديمقراطية. وأخيراً يفترض ان يتم تهيئة المواطن باعتباره مشروعاً إنتمائياً وتنموياً لمستقبل البلد([1])، بمعنى؛ تهيئته لكيفية بناء الوطن والنهوض به في ظل النظام الفيدرالي.

ب- **توفير بنية دستورية وقانونية:** حدد "لاري دايموند" مجموعة من الضمانات لنجاح النظام الفيدرالي، ويأتي من بين هذه الضمانات، وجود دستور "اتحادي" مكتوب يتضمن حماية حقوق الأفراد والحكومات المحلية، من خلال تضمين هذه الحقوق في الدستور بوصفها جزءاً من الصفقة الفيدرالية، وأن يمتلك المركز القوة (قوة الحكومة الاتحادية) للتدخل في الوحدات المحلية (حكومات الأقاليم) لحماية الحقوق الدستورية وكل ما يتعلق بها من إجراءات، وذلك بمنح المحاكم الفيدرالية والسلطات القضائية تفويضاً بإلغاء القوانين والأفعال أو المعاقبة عليها، ويتوجب ان ينص الدستور - أيضاً- على منح المحكمة

([1]) د. محمد هماوندي، **الفيدرالية والديمقراطية للعراق** http://www.araspublishers.com/2014-4-25/

الدستورية الفيدرالية تفويضاً بتفسير الأحكام الخاصة بها ودعمها وحل الخلافات بين الحكومات قضائياً، وحماية الحقوق الدستورية للأفراد والجماعات(١)، إلى جانب توفر القوانين الأساسية التي تفسر الدستور الاتحادي، والتي من خلالها يتم تطبيق الدستور.

ج- **وجود مؤسسات مجتمع مدني فاعلة،** تنبع أهمية وجود هذه المؤسسات، لما تشكله من قوة ضاغطة باتجاهين: الأول باتجاه الحكومة الاتحادية؛ لمنعها من الانحراف عن المسار السياسي الصحيح، وحثها على مزيد من اللامركزية، والآخر باتجاه الحكومات المحلية؛ لمنعها من استغلال سلطاتها بشكل يتنافى مع الدستور الاتحادي، ومع حقوق وحريات مواطنيها، فضلاً عن الدور الفاعل لهذه المؤسسات في رفع مستوى الوعي العام للأفراد والجماعات.

د- **توزيع القوة أو السلطة بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية،** مع حماية الحكومات المحلية من تطفل الحكومة الاتحادية(٢). وفي هذا الاطار يجب أيضاً الحرص قدر الإمكان على التوزيع العادل للثروة، كون النزاع أو الصراع الذي يؤدي الى ضرورة الأخذ بالنظام الفيدرالي؛ يأتي –غالباً- نتيجة الخشية من الإخلال بمبدأ التوزيع العادل للسلطة والثروة بين فئات المجتمع المختلفة ومناطقه الجغرافية المتعددة.

هـ- **وجود نخبة سياسية مؤمنة بالفيدرالية وتعمل على ترسيخها دستورياً وشعبياً**: يتجسد دور النخبة وأهمية وجودها من خلال حرصها الشديد على تدعيم وتقوية عوامل الاتحاد، ومحاولة التقليل أو الابتعاد عن كل ما يؤدي إلى تفكيك الدولة، وتحولها إلى دويلات صغيرة مفككة ومجزأة، خاصة عند التحول من دولة بسيطة إلى دولة فيدرالية.

ثانياً: اهم الأطراف الفاعلة في تطبيق نظام الفيدرالية بإقليم تهامة

كثيرة هي الأطراف الفاعلة التي يمكن ان تسهم في إنجاح عملية التحول باتجاه النظام الفيدرالي، وفي هذا الإطار توصل البحث إلى ان اهم الأطراف الفاعلة – كما يرى المبحوثين- التي يمكن ان تسهم في إنجاح الانتقال للنظام الفيدرالي بإقليم تهامة؛ تتمثل فيما يلي:

---

(١) لاري دايموند، مرجع سابق، ص٨٢.

(٢) لاري دايموند، مرجع سابق، ص٨٢.

1- السلطة المحلية. 2- الاكاديميين (الجامعة). 3- منظمات المجتمع المدني.

4- رجال الأعمال 5- الأحزاب السياسية. 6- المؤسسات التربوية.

7- الشخصيات الاجتماعية. 8- الإعلام.

جدول رقم (١) التوزيع التكراري لاهم **الأطراف الفاعلة** التي يمكن ان تسهم في إنجاح الانتقال إلى نظام الفيدرالية

المتغيرات	التكرار	النسبة
- السلطة المحلية	6	%50
- الاكاديميين (الجامعة)	8	%67
- منظمات المجتمع المدني	10	%83
- رجال الأعمال	8	%67
- الأحزاب السياسية	9	%75
- المؤسسات التربوية	2	%17
- الشخصيات الاجتماعية	4	%33
- الإعلام	2	%17

يتبين من الجدول الإحصائي رقم (1) والرسم البياني رقم (1) ان منظمات المجتمع المدني احتلت المرتبة الأولى لدى عينة البحث، من بين الأطراف الفاعلة التي يمكن ان تسهم في عملية الانتقال إلى النظام الفيدرالي، حيث حققت اعلى نسبة من بين كل المتغيرات (83%)، يليها الأحزاب السياسية (75%) ثم الاكاديميين ورجال الأعمال (67%) لكل منهما. وهنا يتضح ان غالبية عينة البحث تعوّل بشكل أساس في إنجاح تطبيق النظام الفيدرالي بإقليم تهامة؛ على منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، قد يعود السبب لقناعة العينة بأن تلك المنظمات هي الأكثر انتشاراً –وايضاً- تأثيراً في أوساط المجتمع، ويأتي دور الاكاديميين ورجال الأعمال في المرتبة الثالثة، من منطلق إسهام الاكاديميين كطبقة متعلمة ومثقفة في القيام بدورهم بتوعية المجتمع بالنظام الفيدرالي، ودور رجال الأعمال من خلال الإسهام في توفير جزء من الموارد المالية اللازمة لتأهيل البنية التحتية لعملية التحول. الجدير بالملاحظة هنا؛ ان عينة البحث ترى ان دور الإعلام محدوداً، بل ان العينة ترى ان

دور الشخصيات الاجتماعية اكثر فاعلية وتأثيراً من دور الإعلام، الذي يفترض ان يكون له الدور الأكبر في توعية الناس على اعتبار انه الأوسع انتشاراً، قد يكون سبب هذا الانطباع؛ شعور العينة بأن وسائل الإعلام اليمنية لا تعطي المساحة الأكبر من اهتمامها للقضايا الوطنية، الأمر الذي ينعكس على محدودية متابعيها وبالتالي تدني مستوى تأثيرها.

رسم بياني رقم (١)

اهم **الأطراف الفاعلة** التي يمكن ان تسهم في إنجاح الانتقال إلى النظام الفيدرالي

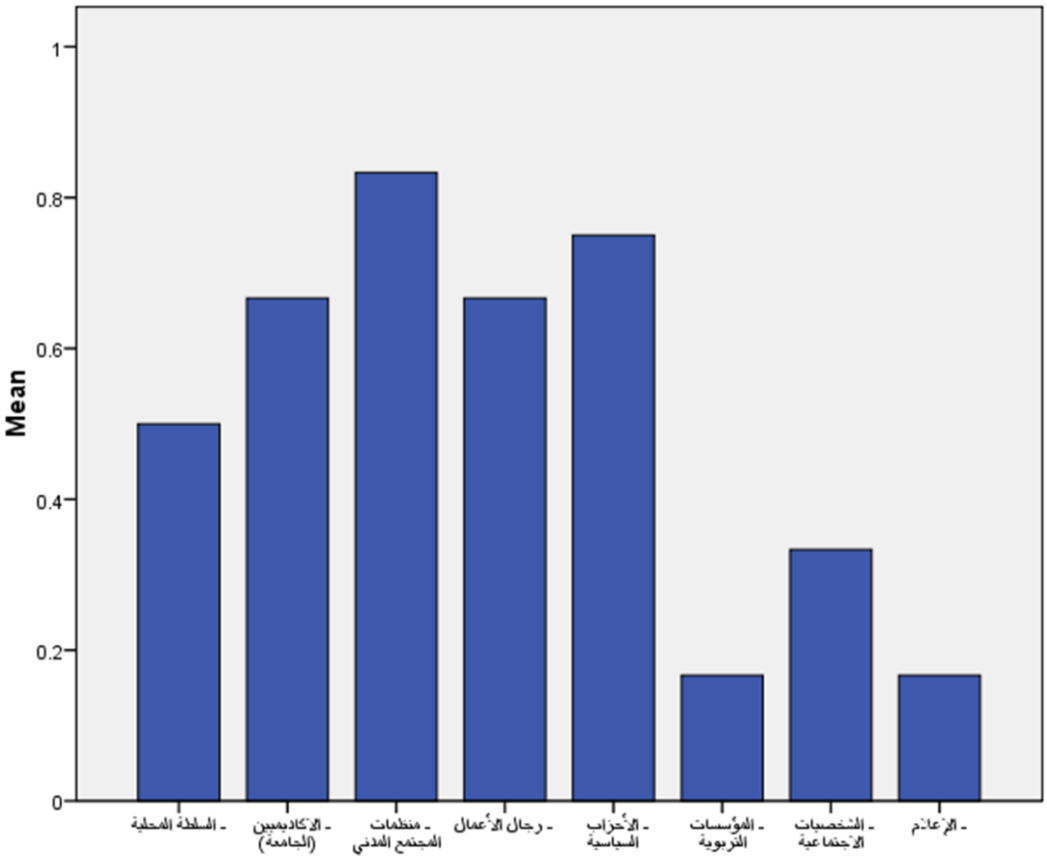

وهنا يتطلب الأمر ان يقوم كل طرف بدوره انطلاقاً من موقعه وتخصصه، وفي اطار بيئته التي يتواجد فيها(العمل، السكن، الحي....الخ)، كما يمكن ان يشترك اكثر من طرف في التوعية والتعريف بمفهوم الفيدرالية، من خلال الندوات، والحلقات النقاشية، والمقابلات الإعلامية عبر مختلف الوسائل المتاحة، وان يسهم الجميع في إنجاح عملية التحول، وتوعية المجتمع بإيجابيات وفوائد هذا النظام.

ثالثاً: أهم التحديات التي ستواجه عملية الانتقال لنظام الفيدرالية بإقليم تهامة

تواجه عملية التحول إلى النظام الفيدرالي بإقليم تهامة الكثير من التحديات كما يتضح من بيانات الجدول رقم "2". تبرز مشكلة الموارد المالية اللازمة لعملية التحول، وعدم قدرة الحكومة على توفير تلك الموارد على رأس تلك التحديات، كما ان البنية التحتية الموجودة حالياً "بمدينة الحديدة" عاصمة إقليم تهامة، غير مؤهلة لتأدية الغرض منها كمركز لمحافظة الحديدة، ناهيك عن تحولها كعاصمة لإقليم تهامة.

التحدي الآخر أمام عملية التحول إلى النظام الفيدرالي بالإقليم يتمثل في محدودية ادراك معظم المواطنين لمفهوم الفيدرالية، وهذا عائد لانخفاض مستوى الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع في كثير من القضايا السياسية والحقوقية وغيرها نتيجة ارتفاع نسبة الأمية، حيث يلاحظ أن الوعي السياسي الجمعي لليمنيين لم يحسم بعد لصالح بناء الدولة المدنية الديمقراطية - قيماً وسلوكاً- بل لا زال وعياً متأرجحاً بين السلطوية والديمقراطية، ومثل هذا الوعي يمكنه في ظروف معينة ان يكون عامل تحدي قد يؤدي الى فشل وتفكك الدولة الفيدرالية المزمع قيامها، حيث ان الانتقال إلى النظام الفيدرالي يتطلب وعياً سياسياً ديمقراطياً لدى أفراد المجتمع، ويكون مستوى الوعي لدى الأفراد غير قابل للاختراق من قبل المغامرين وطلاب السلطة. كما ان حداثة التجربة الديمقراطية في اليمن، وهشاشة المؤسسات الدستورية للدولة وضعفها، فضلاً عن هشاشة وضعف المؤسسات المدنية الضاغطة التي يفترض ان تمنع الانحراف وتحسن الأداء؛ كل هذه الأمور قد تشكل مكامن

خطر تتهدد الفيدرالية في اليمن، وتتطلب بذل المزيد من الجهد لتوفير ضمانات لنضجها وتطويرها.

وفي هذا الاطار توصل البحث إلى ان اهم التحديات التي ستواجه تطبيق نظام الفيدرالية على المستوى المحلي بمدينة الحديدة - ومن وجهة نظر عينة البحث- هي كما يلي:

1- عدم توفر الموارد المالية الكافية للانتقال إلى نظام الفيدرالية.
2- عدم كفاءة وكفاية البنية التحتية.
3- محدودية الوعي المجتمعي بمفهوم الفيدرالية.
4- الكادر البشري الغير مؤهل لتنفيذ الانتقال إلى نظام الفيدرالية.
5- الاختلاف حول مستوى تمثيل كل ولاية في مؤسسات الإقليم.
6- ظاهرة حمل السلاح (عدم توفر الأمن).
7- ارتفاع عدد السكان، والفقر والبطالة، والقبول بالآخر، والأراضي المنهوبة.

جدول رقم (٢)أهم **التحديات** التي ستواجه عملية الانتقال إلى النظام الفيدرالي

المتغيرات	التكرار	النسبة
عدم توفر الموارد المالية الكافية للانتقال إلى نظام الفدرالية	5	%42
عدم كفاءة وكفاية البنية التحتية	٥	%42
محدودية الوعي المجتمعي بمفهوم الفيدرالية	٣	%25
الكادر البشري الغير مؤهل لتنفيذ الانتقال إلى نظام الفيدرالية	٢	%17
الاختلاف حول نسبة تمثيل كل ولاية في مؤسسات الإقليم	2	%17
عدم توفر الأمن (ظاهرة حمل السلاح)	4	%34
قضايا الأراضي المنهوبة	3	%25
ارتفاع نسبة الفقر والبطالة	3	%25

يتضح من بيانات الجدول رقم (2) ان المتغيرين المتمثلين في: عدم توفر الموارد المالية، وعدم كفاءة وكفاية البنية التحتية، هما الأكثر تكراراً عند عينة البحث، حيث تم تكرارهما من قِبل (5) من عينة البحث البالغ عددهم (12) شخصية وبنسبة (42%) لكل متغير منهما.

ويلاحظ من بيانات الجدول رقم "2" ان الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والإدارية الحالية لليمن؛ تُعد من أهم التحديات الداخلية التي قد تواجه قيام الدولة الاتحادية بأقاليمها المتعددة ومنها إقليم تهامة، حيث ان الانتقال من نظام الدولة البسيطة الى نظام الفيدرالية وما ينتج عنه من حكومات وهيئات محلية ومستويات إدارية مختلفة، تفرض زيادة في التكلفة والأعباء المالية، وتتطلب موازنات إضافية لا تتحملها موارد اليمن حالياً([1]).

رسم بياني رقم (٢)

أهم **التحديات** التي ستواجه عملية الانتقال إلى النظام الفيدرالي

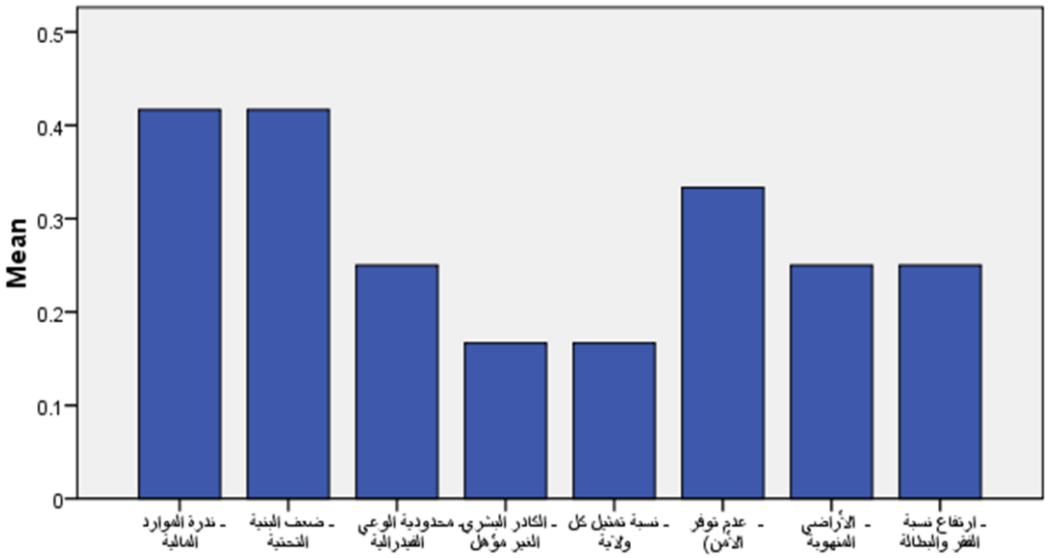

رابعاً: خطوات الانتقال إلى نظام الفيدرالية بإقليم تهامة

تمر عملية التحول أو الانتقال من نظام الدولة البسيطة إلى النظام الفيدرالي بعدد من الخطوات والمراحل التي يفترض اتباعها حتى يُكتب النجاح لتلك العملية، وهنا يجب ان

([1]) طارق مصطفى سلام، **"أهم المصاعب التي تعيق اقامة الدولة الاتحادية الفيدرالية في اليمن"**، http//:yemen press.com/article8584.html، ٢٥-٥- ٢٠١٤م

ترتب تلك الخطوات بإسلوب علمي مدروس، بحيث تخضع كل خطوة أو مرحلة لعملية تقييم وتقويم قبل البدء بالانتقال إلى الخطوة التالية.

وفي هذا الاطار رأت عينة البحث –كما يتضح من الجدول رقم "3" ان اهم الخطوات التي يجب اتباعها لتحقيق الانتقال أو التحول إلى النظام الفيدرالي بإقليم تهامة، هي كما يلي:

1- التوعية بمزايا النظام الفيدرالي.

2- بناء منظومة قانونية.

3- توفير وتأهيل البنية التحتية.

4- توفير التمويل المالي اللازم للانتقال للفيدرالية.

5- إيجاد قاعدة بيانات ودراسات للموارد المالية والاقتصادية والبشرية.

6- وضع رؤية ورسالة واستراتيجية للإقليم.

7- توفير الأمن وتطبيق القانون.

8- تأهيل الكادر البشري إدارياً وفنياً وأمنياً.

جدول رقم (٣)

التوزيع التكراري لأهم **الخطوات** التي يجب اتباعها لتحقيق الانتقال إلى النظام الفيدرالي

المتغيرات	التكرار	النسبة
- التوعية بمزايا النظام الفيدرالي	9	%75
- بناء منظومة قانونية	3	%25
- توفير وتأهيل البنية التحتية	4	%33
- توفير التمويل المالي اللازم للانتقال للفيدرالية	3	%25
إيجاد قاعدة بيانات ودراسات للموارد المالية والاقتصادية والبشرية	7	%58
- وضع رؤية ورسالة واستراتيجية للإقليم	3	%25
- توفير الأمن وتطبيق القانون	3	%25
- تأهيل الكادر البشري إدارياً وفنياً وأمنياً	3	%25

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (3) والرسم البياني رقم (3) ان المتغير الأعلى قيمة والأكثر تكراراً هو المتغير المتعلق بضرورة التوعية بمزايا النظام الفيدرالي، حيث يرى (75%) من عينة البحث ان هذا المتغير يجب ان يحتل المرتبة الأولى بين الخطوات التي يجب اتباعها لتحقيق الانتقال إلى النظام الفيدرالي بإقليم تهامة، أما الخطوة الثانية فتتمثل في

إيجاد قاعدة بيانات للموارد المالية والاقتصادية والبشرية بالإقليم، بعد ذلك يأتي دور البنية التحتية نظراً لأهمية استيعابها للقادم الجديد، ثم تأتي بقية العوامل بدرجات متساوية من حيث الترتيب والخطوات.

رسم بياني رقم (٣)

أهم **الخطوات** التي يجب اتباعها لتحقيق الانتقال إلى النظام الفيدرالي

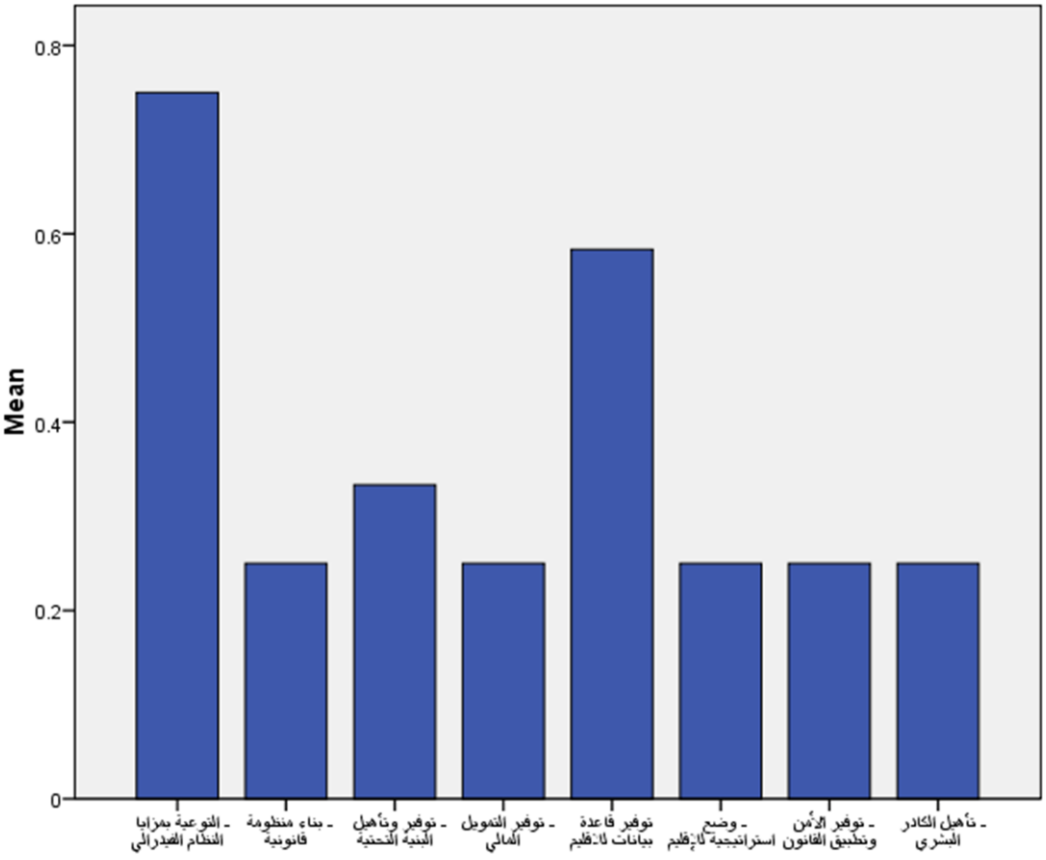

ان عملية الانتقال إلى نظام الفيدرالية يفترض ان يكون من ضمن خطواته الأولى، القيام بحملات توعية تهدف الى ترسيخ روح المواطنة والانتماء الحضاري الواحد، وخلق وعي مجتمعي بالهوية الفيدرالية وأهميتها، والدفع باتجاه تحقيقها، باعتبارها الممثل الحقيقي عن مصالح المجتمع، وتحقيق الفيدرالية يتطلب ـ ايضاًـ بُعد قانوني بهدف تنظيم العلاقة بين الحكام والمحكومين استناداً للعقد الاجتماعي الجديد الذي يوازن بين مصالح الفرد والمجتمع، ثم بُعد اقتصادي اجتماعي يستهدف إشباع الحاجيات المادية الأساسية للمواطنين، ويحرص

على توفير الحد الأدنى اللازم منها ليحفظ كرامتهم وإنسانيتهم، وبُعد ثقافي حضاري يُعنى بالجوانب الروحية والنفسية والمعنوية للأفراد والجماعات، على أساس احترام خصوصية الهوية الثقافية والحضارية ويرفض محاولات الاستيعاب والإقصاء والتهميش والتنميط([1]).

خامساً: آليات الانتقال إلى نظام الفيدرالية بإقليم تهامة

يأتي من ضمن آليات نجاح الانتقال إلى الدولة الفيدرالية بإقليم تهامة – كما يتضح من بيانات الجدول رقم "4"- الانتقال التدريجي، وتجهيز البنية التشريعية والقانونية، إلا ان الأمر يتطلب ايضاً وجود حكومة اتحادية قوية تمنع الاستغلال الخارجي وتحافظ على وحدة البلاد وتفرض نفوذها على حساب الانتماءات الداخلية. وإذا كانت مؤسسات الحكومة الاتحادية في اليمن تتعرض للهدم المنظم، وتعيش حالة انقسام وضعف غير مسبوق يهدد وجودها على مستوى العاصمة([2])، فان الأمر يتطلب أولاً تقوية مؤسسات الحكومة الاتحادية حتى تكون احدى ضمانات نجاح الانتقال إلى النظام الفيدرالي.

وفي هذا الإطار رأى المبحوثين ان افضل الآليات والسبل للانتقال إلى النظام الفيدرالي بإقليم تهامة تتمثل فيما يلي:

1- انتقال تدريجي إلى نظام الفيدرالية.
2- إعداد وتجهيز البنية التشريعية والقانونية.
3- توفير الموارد المالية والاقتصادية والبشرية.
4- خلق بيئة أمنية مستقرة تمكّن من عملية الانتقال.
5- ضمان توزيع عادل للسلطة والثروة بين ولايات الإقليم.
6- خلق شراكة حقيقية بين مؤسسات الدولة وفئات المجتمع.
7- البناء على نجاحات السلطة المحلية للانتقال إلى الفيدرالية.

---

(1) طارق مصطفى سلام، مرجع سابق.

([2]) رياض الأحمدي، **"فيدرالية اليمن.. التحديات والمآلات في ضوء العامل الخارجي والتجارب العربية"**، http://www.nashwannews.com/articles.php?action=view&id=9242 -25-5-2014

8- إيجاد نظام قضائي نزيه.

9- إنهاء حالة التوتر التي خلفتها أحداث ٢٠١١م.

10- إعادة النظر في المناهج التعليمية بما يخدم التنمية والتحول نحو الفيدرالية.

11- قوة الحكومة الاتحادية كضمان لحل مشاكل الأقاليم متى ظهرت.

12- العمل على وجود إعلام حر وموضوعي يسهم في بناء الوعي والتنمية.

13- وضع معايير علمية لتولي الوظيفة العامة.

14- تقييم وتقويم كل مرحلة أولاً بأول.

جدول رقم (٤) التوزيع التكراري **لأفضل الآليات** والسبل للانتقال إلى النظام الفيدرالي

المتغيرات	التكرار	النسبة
- انتقال تدريجي إلى نظام الفيدرالية	3	%25
- إعداد وتجهيز البنية التشريعية والقانونية	5	%42
- توفير الموارد المالية والاقتصادية والبشرية	7	%58
- خلق بيئة أمنية مستقرة تمكّن من عملية الانتقال	3	%25
- ضمان توزيع عادل للسلطة والثروة بين ولايات الإقليم	2	%17
- خلق شراكة حقيقية بين مؤسسات الدولة وفئات المجتمع	5	%42
- قوة الحكومة الاتحادية كضمان لحل مشاكل الأقاليم متى ظهرت	2	%17
- وضع معايير علمية لتولي الوظيفة العامة	2	%17

تشير بيانات الجدول رقم (4) والرسم البياني رقم (4) إلى ان توفير الموارد المالية والاقتصادية والبشرية تأتي في مقدمة الآليات والسبل للانتقال إلى النظام الفيدرالي بإقليم تهامة وبنسبة (58%) من عينة البحث، يلي ذلك تجهيز البنية التشريعية والقانونية، وخلق شراكة حقيقية بين مؤسسات الدولة وفئات المجتمع وبنسبة (42%) لكل متغير منهما.

رسم بياني رقم (٤)
أفضل الآليات والسبل للانتقال إلى النظام الفيدرالي

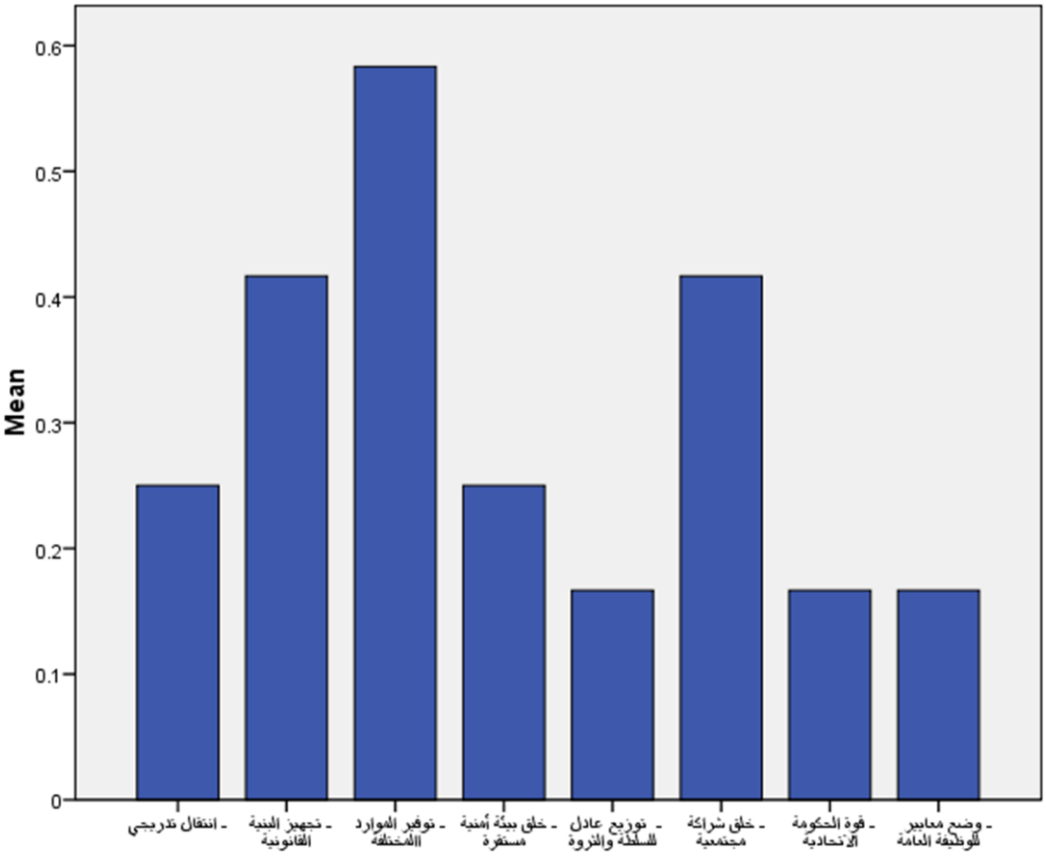

وبناءاً على ذلك يمكن القول؛ ان التهيئة للتحول من الدولة البسيطة إلى الدولة الفيدرالية، ومرحلة التأسيس التي تعد ضرورية للانتقال السليم؛ تتطلب ان يكون ذلك الانتقال تدريجي، ويؤدي إلى خلق شراكة حقيقية بين مؤسسات الدولة وفئات المجتمع، ويسبقه توفير الموارد المالية والاقتصادية والبشرية، والتركيز على إيجاد قاعدة تشريعية شاملة وقوانين خاصة بالأقاليم في الدولة الاتحادية، إلى جانب تحديد آليات تقديم الدعم الفني للتنمية المحلية في الوحدات المكونة لمستويات الحكومة، وبناء قدراتها في المجالات المختلفة، وكذا إعداد الخطط والموازنات والتخطيط التشاركي كمنهجية جديدة تستهدف تحسين إدارة الموارد المالية والأداء الإداري بصفة عامة سواء بإقليم تهامة أو بالأقاليم الأخرى.

الخاتمة

خلص البحث بعد استعراض الجزء النظري والتوصل إلى البيانات والمعلومات من العينة البحثية؛ إلى عدد من النتائج والتوصيات، وهي كما يلي:

أولاً: النتائج

- ان الانتقال إلى الفيدرالية وتطبيقها يكون تدريجياً. ويتزامن ذلك الانتقال التدريجي مع تقديم الدعم للسلطة المحلية في الإقليم، لإنشاء مشاريع البنية التحتية الأساسية، في مقدمتها مرافق الكهرباء والمياه وشبكات الصرف الصحي، بهدف تقوية تلك البنية وبما يجعلها قادرة على استيعاب القادم الجديد.
- قد تواجه عملية التحول إلى النظام الفيدرالي بإقليم تهامة عدد من الصعوبات أو التحديات، يُعتقد ان يكون من ضمنها؛ عدم توفر الموارد المالية الكافية، ضعف البنية التحتية، محدودية الوعي بالنظام الفيدرالي، ومحدودية القدرات الإدارية، ومسألة تحديد صلاحيات الأجهزة التي ستتحمل مسؤولية الإدارة على مستوى الإقليم.
- تتطلب عملية الانتقال إلى النظام الفيدرالي؛ تعزيز الأمن، تطبيق سيادة القانون، تطبيق الحكم الرشيد، مكافحة الفساد، العمل على تقوية جهاز القضاء واستقلاله، وتفعيل دور المؤسسات الرقابية.
- ينبغي أن تكون آليات الانتقال إلى الفيدرالية واضحة ومحددة ومعلنة للجميع، ومتضمنة أدوار ومسئوليات كل طرف أو مكون.
- ان الإعلام قد يلعب دوراً محورياً - اكثر مما هو عليه الآن- في عملية التسريع بالانتقال إلى النظام الفيدرالي، من خلال حملات التوعية الهادفة التي من شأنها ان توضح أهمية إنشاء جسور تواصل في المجالات المختلفة بين الولايات في الإقليم، وتشجيع المواطنين والتوضيح لهم بأهمية دورهم بالمشاركة في بناء الدولة المدنية الاتحادية، والمساهمة في عملية الانتقال إلى النظام الفيدرالي.

ثانياً: التوصيات

- ضرورة الاستعداد والتهيئة الجيدة للتحول إلى النظام الفيدرالي بإقليم تهامة، عبر العمل الاستباقي بوضع الحلول للتحديات والصعوبات والمعيقات التي قد تواجه الانتقال إلى هذا النظام.
- تذليل الصعوبات التي يمكن ان تواجه عملية التحول إلى النظام الفيدرالي بالإقليم؛ من المهام التي يجب أن تقوم بها الحكومة الاتحادية في مرحلة التأسيس.
- قيام المؤسسات والمراكز العلمية والأكاديمية ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة والسلطات المحلية المعنية، بإجراء حملات توعوية شاملة لأفراد المجتمع، وتعريفهم بمفهوم الفيدرالية ومزاياها وطبيعة العلاقة التي تربط بين مكونات الدولة المختلفة في ظل النظام الفيدرالي، وتوضيح الفرق بين الدولة البسيطة والدولة الاتحادية.
- ضرورة التمسك بقاعدة الشراكة بين مؤسسات الدولة والمجتمع، شراكة لا يستثنى منها أحد، وتهدف إلى بناء الدولة اليمنية الاتحادية المدنية الحديثة.
- يجب أن تكون هناك شفافية ووضوح فيما يتعلق بالعمليات الانتقالية، والتحول إلى النظام الفيدرالي.
- ينبغي ان تكون الإجراءات والقرارات والخطوات قائمة على أسس علمية، سواء على المستوى الرسمي أو على مستوى النقد المجتمعي، قبل وأثناء وبعد؛ عملية التحول إلى النظام الفيدرالي، حتى يتم معالجة الأخطاء التي قد تحدث اولاً بأول عن طريق التقييم والتقويم.
- تطوير الأداء الأمني؛ وذلك في تكامل جهود المؤسستين العسكرية والأمنية لضبط الأمن والاستقرار، الأمر الذي قد يسهل عملية التحول والانتقال إلى النظام الفيدرالي، ويشجع على زيادة الاستثمارات، التي من خلالها تقل نسبة البطالة، وتنخفض حالات الفقر بالإقليم.
- ضرورة أن يحتوي الدستور الاتحادي على كل القواعد والموجهات والضمانات اللازمة لقيام الدولة الاتحادية والانتقال السليم، والتسريع بسن القوانين والتشريعات التي يتطلبها البدء بتنفيذ الدستور الاتحادي الجديد.

قائمة المراجع

- **اليمن .. تقرير : اللامركزية برؤية مجتمعية" - نحو دولة اتحادية قائمة على المواطنة"،** صادر عن: مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (MEPI) و مؤسسة تمكين للتنمية (TDF) ، صنعاء – أغسطس 2014 م.
- حسن نافعة وآخرون، **مقدمة في علم السياسة** (القاهرة: دار الجامعة للطباعة والنشر، الجزء الأول، دون طبعة، ٢٠٠٢م).
- رونالد ل. واتس، **الأنظمة الفيدرالية**، ترجمة: غالي برهومة و مها بسطامى ومها تكلا (اوتاوا: منتدى الاتحادات الـ فيدرالية، ٢٠٠٦م).
- رياض الأحمدي، **"فيدرالية اليمن.. التحديات والمآلات في ضوء العامل الخارجي والتجارب العربية "** http://www.nashwannews.com/articles.php?action=view&id=9242 25-5-2014.
- سمير العبدلي، **الثقافة السياسية الديموقراطية للقبائل اليمنية**، رسالة دكتوراه منشورة (جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، ٢٠٠٣م).
- طارق مصطفى سلام، **"أهم المصاعب التي تعيق اقامة الدولة الاتحادية الفيدرالية في اليمن"**، http//:yemen press.com/article8584.html ،٢٥-٥- ٢٠١٤م.
- عبد الغني الأرياني، **الانتقال الى الفيدرالية**، ورقة مقدمة: إلى: برنامج دعم الحوار الوطني، صنعاء، ٢٠١٤م.
- عصام سليمان، **الفيدرالية والمجتمعات التعددية في لبنان** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩١ م).
- لاري دايموند، **الديمقراطية: تطويرها وسبل تعزيزها**، ترجمة: فوزية ناجي جاسم الرفاعي (بغداد: دار المأمون للترجمة والنشر، ٢٠٠٥م).
- محمد عبد الرقيب نعمان، **الفيدرالية وضروراتها لقيام الدولة المدنية في اليمن** ، ورقة مقدمة: إلى: المؤتمر الوطني (اليمن إلى أين؟) "نحو رؤية معاصرة لبناء اليمن الجديد"، القاهرة، ٢٣- ٢٤ يناير ٢٠١٢ م.
- محمد محمود ربيع، إسماعيل صبري مقلد (محرران) **موسوعة العلوم السياسية**، جزءان (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٤م).
- محمد هماوندي، الفدرالية والديمقراطية للعراق htt://www.araspublishers.com/2014-4-25
- **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والسياسية، (كتاب نسخة اليكترونية دون بيانات) www.pdffactory.com**